

إصلاح الجغرافيا: دورة المراقبة 2009

إصلاح الموضوع الأول: مقال

الموضوع: بين مظاهر محدودة حصيلة التنمية ببلدان الساحل الإفريقي

إصلاح الموضوع	الملاحظات المنهجية
المقدمة تتكون بلدان الساحل الإفريقي من مجموعة من البلدان الممتدة على شريط حي مناخي يضم جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة السفانا وأهم هذه البلدان هي السنغال وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو.. وتنتمي كلها إلى صنف البلدان الأقل تقدماً ضمن بلدان العلم النامي. ولقد سعت هذه البلدان إلى تحقيق التنمية بتطوير مواردها البشرية والاقتصادية وبالتحكم أكثر في مجالها ولكن رغم المجهودات التي بذلتها كانت حصيلة هذه التنمية بها محدودة، فما هي مظاهر محدوديتها على المستوى البشري وعلى المستوى الاقتصادي؟ الجوهر I - محدودة حصيلة التنمية على المستوى البشري تتجلى محدودة التنمية البشرية ببلدان الساحل الإفريقي من خلال مظاهر عديدة: 1 - دخل فردي ضعيف جداً: لا يتجاوز عتبة 750 دولار إلا في الرأس الأخضر مما يفسر ضعف القدرة الشرائية وتفشي ظاهرة الفقر وخاصة الفقر المدقع علماً وأن منطقة الساحل الإفريقي هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تتزايد فيها نسبة الفقر. وعلى الرغم من الضعف العام للدخل الفردي توجد فوارق جلية في الدخل بين المدن والأرياف وبين الفئات الاجتماعية. فساكن المدن أوفر حظاً من ساكن الريف ذلك أن متوسط دخل ساكن المدن يساوي ضعف متوسط دخل ساكن الريف مما يفسر أهمية النزوح الريفي بهذه البلدان كما تبرز الفوارق بين الفئات الاجتماعية بحدّة إذ تحتكر أقلية ميسورة الثروة من ذلك أن 10 % من السكان فقط يحتكرون ثلث الثروة. 2 - قدرة ضعيفة على الاستجابة للحاجات الأساسية للسكان: لم تتمكن بلدان الساحل الإفريقي رغم ما تبذله من مجهودات من تلبية الحاجات الأساسية لسكانها. ففي مجال التغذية تشكو هذه البلدان من نقص كمّي ونوعيّ. فالمعدلات اليومية للحريرات المتوفرة للفرد الواحد هي دون الحد الأدنى في 6 بلدان من بلدان الساحل الإفريقي. ومن جهة أخرى يعاني بين عشر السكان وثلثهم حسب البلدان من سوء التغذية كما أن جلّ الحريرات المتوفرة هي من أصل نباتي. تعبّر هذه الظواهر عن وجود أزمة غذاء هيكلية جعلت بلدان الساحل الإفريقي في تبعية غذائية حادة. ويرتبط الوضع الصحي بالوضع الغذائي الصعب مما يفسر تفشي الأمراض والأوبئة وارتفاع نسبة وفيات الأطفال التي تفوق 150% كم أن معدل أمل الحياة عند الولادة هو من أدنى المعدلات العالمية. وتتجلى ضعف القدرة على الاستجابة للحاجات الأساسية أيضاً في مجال التعليم حيث تسجل هذه البلدان أضعف نسب التمدرس في العالم ولا يلتحق بالمدارس الابتدائية بكل من مالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو إلا نصف الأطفال مما يفسر تفشي الأمية التي تسجل مستوى قياسياً بهذه البلدان فبالنيجر تبلغ نسبة أمية الكهول 81 % سنة 2004 وهي من أعلى النسب العالمية. فكيف يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية بموارد بشرية محدودة التأهيل؟ II - محدودة حصيلة التنمية على المستوى الاقتصادي تعتبر حصيلة التنمية الاقتصادية ضعيفة ببلدان الساحل الإفريقي رغم أهمية	- وضع الموضوع في إطاره - طرح الإشكالية - الإعلان عن العناصر ينتمي هذا الموضوع إلى صنف المواضيع الاستظهارية. نكتفي في هذا التحليل بالمعلومات الأساسية ويمكن مزيد الإثراء بالرجوع إلى الدرس الوارد بالكتاب المدرسي من الصفحة 338 إلى الصفحة 359. ضرورة اعتماد تخطيط واضح. يمكن اعتماد عناوين معبرة كما يمكن إنجاز تحرير متسلسل دون عناوين لكن بد من إبراز الأفكار الأساسية بصفة كافية.

اعتماد بعض الأرقام والنسب لتدعيم التحليل أهم الاستنتاجات فتح الأفاق للموضوع	المساعدات العمومية من أجل التنمية التي تحصل عليها من البلدان المانحة . 1 - نمو اقتصادي متذبذب: إن السمة التي تميّز النمو الاقتصادي هي عدم الاستقرار والتذبذب الحاد ذلك أن هذه البلدان تشهد فترات قصيرة من النمو السريع تعقبها فترات تأزم اقتصادي مما يكبدها خسائر فادحة وترتبط هذه الظاهرة بهيمنة القطاع الفلاحي على الاقتصاد وبتأثره الشديد بالتقلبات المناخية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي. وبالإضافة إلى ذلك تنسم معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بالضعف وهي بصفة دون 7 % سنويا باعتبار أن هذه النسبة تمثل الحد الأدنى لتحقيق أهداف التنمية. وخلال أزمات الجفاف تشهد هذه البلدان تضخما ماليا ملحوظا بارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد العلفية. 2 - تنمية ريفية محدودة: تمثل الفلاحة القطاع الاقتصادي الأساسي في بلدان الساحل الإفريقي فهي تشغل أكثر من نصف اليد العاملة بصفة عامة وترتقي هذه النسبة إلى 80 % بمالي وإلى 92 % ببوركينا فاسو (سنة 2003) ورغم مجهودات الإصلاح والتطوير حافظت هذه الفلاحة على بنيتها الثنائية بحيث يتجاور قطاع عصري محدود الانتشار وهو موروث عن الفترة الاستعمارية وموجه للتصدير، مع قطاع فلاحي تقليدي معاشي يجمع بين تربية الماشية الممتدة وتعاطي الزراعات المعاشية ذات المردود الهزيل والمتقلب. والملاحظ أن جل بلدان الساحل الإفريقي تشكو عجزا غذائيا مزمنًا بسبب ضعف حصة التنمية الفلاحية الناجمة عن تقلبات الأمطار وسرعة النمو السكاني مما غدى تيارات هجرية قوية باتجاه المدن. 3 - أنشطة حضرية يهيمن عليها القطاع غير المهيكل: تشهد المدن بالساحل الإفريقي توسعا مشهودا وأصبح عدد السكان بمعظم عواصم هذه البلدان يفوق المليون نسمة مثل داكار وباماكو وواادوغو. ونظرا لأهمية النزوح الريفي وضعف الموارد، عجز الاقتصاد الرسمي عن توفير مواطن الشغل بالعدد الكافي مما أدى إلى تضخم القطاع غير المهيكل الذي أضحى يوفر ثلاثة أرباع الشغل الحضري بهذه العواصم بل تحول إلى قطاع ملجأ يستوعب العمال الذين يتم تسريحهم من القطاع الرسمي بسبب الظرف المالي الخانق الذي تعيشه بعض هذه الدول. أما الصناعة العصرية فهي غير متطورة وذات تشغيلية ضعيفة جدًا (بين 5% و 15% من النشيطين) كما أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بقيت محدودة نسبيا لا تزيد على 20 % في أغلب بلدان الساحل الإفريقي. 4 - مكانة محدودة جدا في التجارة العالمية: على الرغم من مرور حوالي نصف قرن على حصول بلدان الساحل الإفريقي على استقلالها السياسي فإن تركيبة مبادلاتها التجارية الخارجية لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في عهد الاستعمار. فقد بقيت الصادرات قائمة على تصدير المواد الخام المعدنية (الحديد بالنسبة إلى موريتانيا والفسفاط بالنسبة إلى السنغال والأورانيوم بالنسبة إلى النيجر) وتصدير النفط الذي اكتشف حديثا بكل من موريتانيا وتشاد كما تصدر هذه البلدان بعض المواد الفلاحية المدارية كالقطن بالنسبة إلى بوركينا فاسو... أما الواردات فهي تتكون أساسا من المصنوعات ومن المواد الغذائية التي تمثل حسب السنوات والبلدان بين ثلث قيمة الواردات وسدسها . الخاتمة إن مظاهر محدودية التنمية ببلدان الساحل الإفريقي جلية وعديدة وتشمل الموارد البشرية وجل القطاعات الاقتصادية ولنا أن نسأل عن المحاولات التي قامت تقوم بها هذه البلدان من أجل تحقيق التنمية ولماذا أخفقت جل هذه المحاولات إلى حد الآن؟
--	--

إصلاح الموضوع الثاني: دراسة وثائق

القفزة الاقتصادية بالبرازيل

التوضيحات المنهجية	إصلاح الموضوع
تحديد طبيعة الوثائق تحديد مصادرها تحديد موضوع كل وثيقة الإعلان عن عناصر الدراسة اعتماد تخطيط واضح	المقدمة تتضمن الوثائق التي وردت تحت عنوان عام "القفزة الاقتصادية بالبرازيل" جدولين تطوريين ونص تحليلي وأخذت كلها من ملامح العالم الاقتصادية لسنوات مختلفة وهي وثيقة إحصائية تحليلية تصدر سنويا بالفرنسية وأصبحت في السنوات تصدورها دار أرمان كولان للنشر. ورد الجدول الأول بعنوان تطور بعض المنتجات في البرازيل بين 1974 و 2006 وتضمن 9 منتجات :مادتان أوليتان و 4 منتجات فلاحية و 3 منتجات صناعية واعتمدت وحدة المليون طن بالنسبة لسبعة منتجات بينما تمّ وحدة المليون بالنسبة إلى السيارات والوحدة بالنسبة للطائرات. أما الجدول الثاني : معطيات حول التجارة الخارجية تعلقت بقيمة كل من صادرات وواردات البرازيل بالمليار دولار في سنتي 1974 و 2006 . ووردت الوثيقة الثالثة دون عنوان وتعلق موضوعها بدعائم النمو الاقتصادي البرازيلي. فما هي مظاهر القفزة الاقتصادية بالبرازيل وما هي دعائمها؟ الجوهر I - مظاهر القفزة الاقتصادية بالبرازيل يبرز الجدولان الأول والثاني مظاهر عديدة للقفزة الاقتصادية التي حققها البرازيل في فترة وجيزة نسبيا لا تزيد على 35 سنة (1974 - 2006). 1 - تنامي الإنتاج الصناعي وتنوعه: تجسّم المنتجات الصناعية الواردة في الجدول الأول بوضوح القفزة الصناعة للبرازيل فقد تحوّل هذا البلد إلى منتج كبير للفولاذ الذي تضاعف إنتاجه 4 مرات وإلى منتج كبير للسيارات التي تضاعف إنتاجها 3 مرات كما أصبح البرازيل منتجا كبيرا للطائرات. تدلّ هذه المعطيات على تنوع القاعدة الصناعية للبرازيل وإن لم يبرز الجدول العديد منها كالصناعة الكيماوية والصناعة الغذائية... وأنه أصبح قادرا على التحكم في التكنولوجيا العالية وهو يجعلنا نؤكد على أن البرازيل أصبح بلدا صناعيا جديدا ويحظى بمكانة بارزة على الصعيد العالمي. 2- تنامي الإنتاج الفلاحي وتنوعه: يجسّم تطوّر الإنتاج الفلاحي المظهر الثاني للقفزة الاقتصادية للبرازيل. ولئن اكتفى الجدول بتقديم المنتجات الفلاحية التجارية وأهمّل الإنتاج المعاشي والحيواني فذلك لا يعني أن البرازيل لا ينتجها بل هو منتج كبير لها . لقد نمت المنتجات الفلاحية التجارية نموا كبيرا إذ تضاعف إنتاج القوارص بـ 3 مرات والصّوجا بـ 7 مرات وقصب السكر بـ 5 مرات و القهوة بـ 1,6 و يفسر هذا النمو الكبير بالتوسع في المساحات الزراعية باستصلاح الأراضي الغابية و تزايد الطلب على قصب السكر الذي يستغل لإنتاج الطاقة كبديل للنفط . مكنت القفزة الفلاحية البرازيل من التحوّل إلى طرف فاعل في السوق العالمية للمنتجات الفلاحية ومنافس كبير للقوى الفلاحية الكبرى في العالم. 3 - تنامي المبادلات التجارية: يبرز الجدول الثاني مظاهر القفزة على مستوى التجارة الخارجية للبرازيل فقد تدارك عجز ميزانه التجاري من 6,3 - مليار دولار سنة 1974 وحوّله إلى فائض هام 46,6 + مليار دولار سنة 2006 وتضاعفت قيمة صادراته أكثر من 17 مرّة خلال نفس الفترة في حين لم تتضاعف قيمة الواردات إلا 6,6 مرّات . تدلّ هذه البيانات على أن الاقتصاد البرازيلي يسير نحو مزيد الانفتاح وأن حضوره في الأسواق العالمية في تنام وأنه

ضرورة الارتباط الوثيق بالنص دون السقوط في محاكاته السعي إلى الربط بين الوثائق بتوظيف المعطيات الواردة فيها حسب مقتضيات التحليل أهمية الوثائق فتح الأفاق	أصبح منافسا جدًّا للقوى الاقتصادية الكبرى في العالم، ← تحول البرازيل خلال هذه الفترة إلى بلد صناعي جديد وإلى قوة إقليمية بفضل القفزة الاقتصادية ولنا أن نتساءل حول الأسس التي مكنت من تحقيق هذه القفزة. II - دعائم القفز الاقتصادية بالبرازيل يشير النص إلى مجموعة من الدعائم التي مكنت البرازيل من تحقيق القفزة الاقتصادية وتأتي في مقدمتها الدعائم البشرية . فالبرازيل يملك رصيدا بشريا هاما بما أن عدد سكانه بلغ 192 مليون نسمة في سنة 2007 ويوفر هذا الرصيد سوقا استهلاكية ضخمة رغم تواضع الدخل الفردي لكنها ما انفكت تتوسع عن طريق النمو الديمغرافي وتحسن الدخل الفردي كما يوفر يدا عاملة نشيطة حيث يمثل السكان النشيطون 56 % من عدد السكان ويسهم النزوح الريفي في تزويد المدن بيد عاملة زهيدة الأجر مما يساعد على الضغط على كلفة الإنتاج ويمكن صناعته من قدرة كبيرة على المنافسة في السوق العالمية. ويشير النص إلى دعامة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى " مجال يزخر بالموارد المتجددة وغير المتجددة". فالمجال البرازيلي مجال شاسع يمتد على مساحة 8,5 مليون كلم² ويختر باطن الأرض بثرورات متنوعة فهو منتج كبير للمواد الأولية المنجمية كالبوكسيت والمنغنيز وخاصة منها الحديد (211 مليون طن وثاني منتج عالمي بحوالي 20 % من الإنتاج العالمي) كما أصبح منتجا كبيرا للنفط (89 مليون طن كما ورد في الجدول الثاني) بفضل اكتشاف حقول نفط بالحوض الأمازوني وبسواحل المحيط الهادي. وعلاوة على ذلك يتوفر للبرازيل مخزونا ضخما من الأراضي الزراعية يقدر 480 مليون هكتار لم يستغل منها إلا القليل. ومن جهة أخرى يشير النص إلى تمكن البرازيل من امتلاك "قاعدة صناعية متنوعة" التي مثلت ركيزة أساسية للقفزة الاقتصادية وهذه القاعدة الصناعية هي وليدة تعاقب سياسات تنموية راهنت على التصنيع كحل للإقلاع الاقتصادي. فبعد تبني نموذج التنمية المعوض للتوريد في ما بين 1930 و 1964 والذي مكن من إرساء صناعة ثقيلة وطنية اعتمد البرازيل نموذج التصنيع الحاث على التصدير في ما بين 1964 و 1990 ولكن ارتفاع المديونية والتضخم المالي وعجز الميزانية جعل الدولة تطبق برنامج الإصلاح الهيكلي في نطاق سياسة الانفتاح الاقتصادي مما مكنه من تطوير طاقاته الإنتاجية واستقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية فضلا عن بروز رأسمال وطني كان له دور بارز في دعم سياسة التصنيع في مختلف مراحل النماذج التنموية المعتمدة. الخاتمة أبرز الجدولان بعض مظاهر القفزة البرازيلية وحدد النص دعائمها الأساسية لكن الوثائق أهملت حدوده من ذلك أن الجدول الأول لم يقدم معطيات حول الإنتاج المعاشي كما أن الفترة المدروسة تمتد على 32 سنة ويبدو النمو خطيا والحال أن هذه الفترة تخللتها فترات عرف فيها الإنتاج تذبذبا. لكن لنا أن نتساءل في نهاية دراسة هذه الوثائق عن المستفيد من هذه القفزة وبعبارة أخرى هل كان توزيع ثمار هذه القفزة عادلا بين الفئات الاجتماعية البرازيلية؟
---	---